طلب معلومات للتأهيل المسبق لمشروع تطوير النظام الموحد للموارد الحكومية

وزارة الماليــة

١٤٤٠هـ -٢٠١٩م

٢٠١٨/١٢/٢٥

جدول المحتويات

أولاً: الأهداف الرئيسية للمشروع ٣
ثانياً: نبذه عن الوضع الراهن..... ٤
ثالثاً: نطاق العمل المقترح للمشروع..... ٥
رابعاً: الهدف من طلب المعلومات ٨
خامساً: معلومات..... ٩
الهيكل المطلوب لصياغة المعلومات المقدمة ومعايير التأهيل..... ١١

أولاً: الأهداف الرئيسية للمشروع

يهدف هذا المشروع إلى تطوير نظام موحد لتخطيط الموارد الحكومية يتضمن الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية بحيث يتضمن المسارات التالية:

- النظام المالي
- الموارد البشرية
- المشتريات وسلاسل الإمداد

ويعتبر تنفيذ النظام الموحد للموارد الحكومية من أحد أهم المبادرات الاستراتيجية لوزارة المالية وذلك بسبب أهمية الفوائد والأهداف المرجوة من تنفيذه والتي تتلخص بما يلي:

- توحيد الجهود المتعلقة بأنظمة الموارد الحكومية على المستوى الوطني
- تحقيق شفافية عالية وإمكانية تصور حجم الالتزامات المالية من خلال تقارير تفصيلية دقيقة وحديثة شاملة لبيانات الجهات الحكومية لتحقيق قرارات تنفيذية مبنية على أسس واضحة وبيانات آنية
- تسهيل وتوحيد إجراءات الأعمال لرفع كفاءة الإنفاق والإنتاجية
- رفع كفاءة إعداد الموازنة العامة
- تمكين الدولة من ترشيد المصاريف في القطاع العام
- بناء سجل وظيفي موحد للموظفين والوظائف الحكومية محدث بشكل آني
- ضمان تطبيق إجراءات ولوائح مصادر التشريع ذات العلاقة (وزارة المالية، وزارة الخدمة المدنية، وحدة الشراء الاستراتيجي، الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، برنامج يسر، مجلس الخدمة العسكرية)
- حصر وإعادة هندسة إجراءات العمل لجميع الأنظمة ضمن نطاق عمل المشروع لرفع مستوى الخدمات المقدمة
- تعزيز الاستثمار الحكومي من خلال إتمام وتنفيذ الإجراءات الداخلية بشكل موحد في الجهات الحكومية

ثانياً: نبذه عن الوضع الراهن

تقوم وزارة المالية بدور رائد في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني لعام ٢٠٢٠. وبوصفها الوزارة المسؤولة عن تعزيز إطار الإدارة المالية العامة في القطاع الحكومي ووفقا للقرار السامي الكريم رقم (٨٢٤٠) بتاريخ (١٩/٢/١٤٣٩ هـ) القاضي بوضع تصور هيكلي لنظام شامل للأنظمة المالية والموارد البشرية والمشتريات الموحدة وسلاسل الإمداد يراعي مبادرات النظام المالي الموحد والخدمات المشتركة والمشتريات الاستراتيجية وبرنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية. وبذلك تعمل الوزارة ضمن إحدى المبادرات الرئيسية الخاصة ببرنامج التحول الوطني على إنشاء "نظام موحد للموارد الحكومية" يغطي القيود المحاسبية والمالية والموارد البشرية والمشتريات والمخزون والمستودعات في الوزارة ومعظم الجهات الحكومية والقطاع العام.

ويعتبر النظام الموحد للموارد الحكومية عامل تمكين أساسي للإصلاحات في الإدارة المالية العامة بحيث يتألف من العناصر الرئيسية التالية:

- العمليات والإجراءات المالية والمحاسبية المشتركة على مستوى الحكومة
- إعداد وتنفيذ الميزانية على مستوى جميع الجهات الحكومية، وتمكين ضوابط الرقابة والالتزام ومتابعة الموارد المالية
- تمكين الانتقال من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة اليومية على أساس الاستحقاق
- عمليات إدارة الموارد البشرية ورواتب الموظفين الحكوميين
- عمليات إدارة المشتريات والعقود والفواتير الحكومية
- عمليات إدارة المخزون والمستودعات

وبالتالي ، قامت الوزارة المالية بالتخطيط لمبادرة طويلة المدى لتطبيق النظام الموحد للموارد الحكومية بعد الانتهاء من تقييم الوضع الحالي لأنظمة الموارد الحكومية للعديد من الجهات الحكومية حيث أوضحت نتائج الدراسة تعدّد المبادرات الوطنية المتعلقة بأنظمة الموارد المؤسسية و تطبيق العمل المحاسبي اليومي على الأساس النقدي وغياب الترابط والتنسيق بين الجهات ذات الصلة مما أدى إلى زيادة النفقات والتكاليف المتعلقة بتعدد الأنظمة المتاحة واختلاف إجراءات الأعمال وتعدّد الحلول والتقنيات المستخدمة مما أثر سلباً على فعالية الجهات الحكومية في أداء مهامها على كافة الأصعدة.

بناءً على هذه المعطيات، قامت الوزارة المالية بوضع تصور عن النموذج التشغيلي المستقبلي اللازم لتطوير النظام الموحد للموارد الحكومية والذي بدوره سيعمل على:

- تمكين تطبيق الأساس الاستحقاق المحاسبي بشكل مركزي وموحد لمعظم الجهات الحكومية التي امتثلت للقرار السامي الكريم رقم (١٣٠٥٩) تاريخ ١٤٣٨/٣/١٦هـ، القاضي بالموافقة على مشروع تحول جميع الجهات الحكومية من تطبيق الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي لتنفيذ برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ورؤية ٢٠٣٠.
- تحقيق الفوائد المرجوة بشكل تدريجي وتصاعدي على مستوى وطني من خلال تمكين التعاملات المالية والمشتريات وإدارة الموارد البشرية والمشتريات والمخزون والمستودعات بحيث يتم تنفيذها بشكل مركزي، مع المحافظة على الاستثمارات المبذولة في بعض الجهات الحكومية من خلال إبقاء أنظمة الجهات الحكومية المتطورة والممكنة لأساس الاستحقاق المحاسبي.

ولذلك تعمل الوزارة حالياً على جمع معلومات من بيوت الخبرة لتطوير النظام الموحد للموارد الحكومية بما في ذلك تنفيذ متطلبات الربط والتكامل وتأسيس منظومة متكاملة لإدارة النظام لعدة سنوات وتمكين عملية إطلاق النظام في الجهات التالية:

- الجهات الحكومية المركزية: من خلال استخدام النظام الموحد للموارد الحكومية بشكل مباشر، وتمكينها من الربط مع أنظمة الأعمال الأساسية الخاصة بها
- الجهات الحكومية اللامركزية: من خلال تمكين هذه الجهات ذات الأنظمة المتقدمة المبنية على أساس الاستحقاق المحاسبي عن طريق ربطها بالنظام الموحد للموارد الحكومية.

ثالثاً: نطاق العمل المقترح للمشروع

يهدف المشروع إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة سابقاً من خلال تطوير نظام موحد للموارد الحكومية يعمل على أتمتة إجراءات الأعمال المحاسبية و إجراءات الأعمال المتعلقة بإدارة رأس المال البشري وإجراءات الأعمال المتعلقة بإدارة المشتريات والمخزون والمستودعات لمعظم الجهات الحكومية في القطاع العام. حيث تم سرد مجالات الأعمال و شرح نطاق العمل في الرسوم البيانية أدناه:

١. تأكيد الوضع الحالي
٢. إعادة هندسة إجراءات الأعمال
٣. تطوير النظام الموحد للموارد الحكومية
٤. التطوير المستمر

رسم بياني ١ -مجالات الأعمال

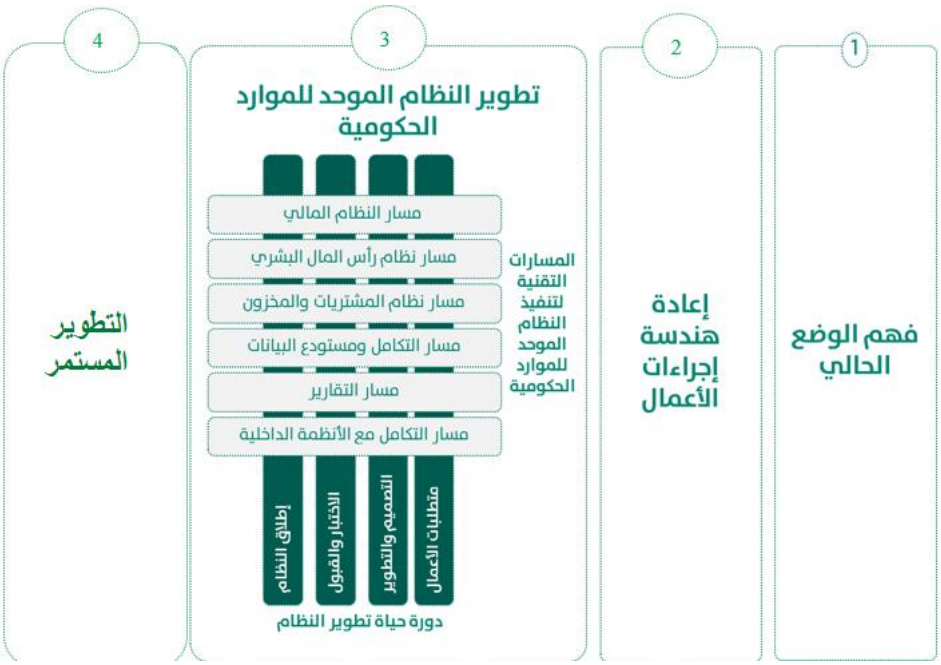

رسم بياني 2 -نطاق العمل التفصيلي

١. فهم الوضع الحالي:

فهم الوضع الحالي ووضع تصور عن الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لتصميم النظام الموحد للموارد الحكومية.

٢. إعادة هندسة إجراءات الأعمال:

تحديد الإجراءات التي سيتم إعادة هندستها بناءً على نتائج فهم الوضع الحالي مع مراعاة اعتماد المعايير الرائدة لإعادة هندسة الإجراءات المالية وإجراءات الموارد البشرية والمشتريات والمخزون، وعقد اجتماعات مع أصحاب المصلحة ذو العلاقة للتأكيد والموافقة على الإجراءات المحددة وذلك بهدف وضع تصور شامل عن الإجراءات المطلوب تنفيذها من خلال النظام الموحد للموارد الحكومية.

٣. تطوير النظام الموحد للموارد الحكومية

يتكون نطاق العمل التفصيلي لتطوير النظام الموحد من محورين:

٣,١ المحور الأول - المسارات التقنية للنظام: والتي تمثل جميع المكونات التي يجب تطبيقها لتحقيق أهداف المشروع مع مراعاة الجدول الزمني المذكور في خارطة الطريق والذي يحدد كل مسار على حدة ليوضح التواريخ الرئيسية التي يجب تحقيقها من قبل الشركة المنفذة للمشروع والأخذ بعين الإعتبار جميع المتطلبات الوظيفية والتقنية و جميع المرئيات المتعلقة بالبنية الهيكلية المستقبلية للنظام الموحد للموارد الحكومية.

حيث يتم الربط والتكامل مع الأنظمة الرئيسية للوزارة وأنظمة المبادرات الاستراتيجية، بالإضافة إلى تمكين الربط والتكامل مع الجهات المتبعة للنموذج اللامركزي والتي تمتلك أنظمة تخطيط الموارد المتطورة عبر قناة الاتصال الحكومية الموحدة GSN، بينما تقوم باقي الجهات الحكومية باستخدام النظام الموحد بشكل مباشر لربط أنظمة الأعمال الرئيسية لديها بالنظام الموحد.

تتلخص المسارات التقنية للمشروع كالتالي:

٣,١,١ مسار النظام المالي: يعتبر هذا المسار من أحد أهم الممكنات التقنية التي ستمكن الجهات الحكومية من الانتقال من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة اليومية على أساس الاستحقاق حيث من المتوقع من الشركة المنفذة بأن تنهي تنفيذ مكونات النظام المالي الأساسي كمرحلة أولى والتي ستعتبر كنظام مالي داخلي لوزارة المالية (كبديل عن النظام الحالي NTIS). كما يمكن للشركة المنفذة بأن تبدأ بالتزامن مع المرحلة الأولى (مرحلة بناء المكونات الأساسية للنظام المالي) ببناء النظام الموحد المالي والذي قد يستغرق بنائه فترة أطول من المرحلة الأولى.

٣,١,٢ مسار نظام رأس المال البشري: تطوير نظام موارد بشرية موحد ومتكامل للجهات الحكومية بحيث يشمل جميع بيانات وإجراءات الموظفين والوظائف على كافة السلالم والكوادر الوظيفية وبحيث تكون كل جهة (legal entity) ضمن النظام ، مع إمكانية التخصيص للمتطلبات بحسب الجهة، و تنفيذ هذا المسار قد يكون متزامنا مع المسارات الأخرى لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التي تتم (أو ستتم) إعادة هندستها من قبل وزارة الخدمة المدنية الذي سيكون لهم دور بتحديد متطلبات الأعمال باعتبارهم الجهات التي تتولى الإشراف على شؤون الخدمة المدنية في المملكة.

٣,١,٣ مسار نظام المشتريات والمخزون: يتضمن بناء القدرات التقنية لإدارة إجراءات العمل المتعلقة بالمشتريات والمخزون بناءً على المتطلبات الوظيفية التي ستخدم الجهات الحكومية المعنية في نطاق العمل.

٣,١,٤ مسار قناة التكامل ومستودع البيانات: سيكون هذا المسار حجر الأساس للربط بين النظام الموحد للموارد الحكومية وأنظمة الجهات الحكومية.

٣,١,٥ مسار التقارير: الغرض من هذا المسار هو بناء القدرات التقنية اللازمة لمعالجة البيانات بهدف إصدار تقارير لجميع المسارات مالية وتشغيلية وتحليلية ولوحات معلومات آنية على مستوى الجهات الحكومية (المركزية واللامركزية) على حد سواء. هذه اللوحات المعلوماتية تبنى على ارتباط مباشر مع النظام الموحد ومستودعات البيانات بطابع لوحات مؤتمته وبشكل آني

٣,١,٦ مسار التكامل والتكامل: سيتم في هذا المسار تنفيذ متطلبات الربط والتكامل مع النظام وتأسيس مستودع البيانات (Data Warehouse) ونقل وترحيل البيانات.

٣,٢ <u>المحور الثاني – دورة حياة تطوير النظام:</u> دورة حياة مراحل تطوير النظام تتمثل في الإعداد لتنفيذ النظام الموحد للموارد الحكومية وذلك من خلال تحديد متطلبات الأعمال و متطلبات التصميم وتطوير النظام والاختبار والربط والتكامل. بحيث يتم تنفيذ دورة حياة تطوير النظام لكل مسار من المسارات ضمن النظام الموحد للموارد الحكومية والتي تم ذكرها سابقا (المالي، رأس المال البشري، المشتريات والمخزون، التكامل ومستوع البيانات، التقارير، مسار التكامل مع الأنظمة

الداخلية). كما يتضمن نطاق العمل على مهام متعلقة الإطلاق والتعميم على الجهات الحكومية التالي:

- نقل البيانات: إعداد استراتيجية وخطة نقل البيانات (Data migration strategy and plan)وتنفيذ عملية تحويل وترحيل البيانات الخاصة بوزارة المالية والجهات المركزية.
- الاطلاق الاولي التجريبي Pilot: الإعداد للإطلاق التجريبي لجهة مركزية واحدة (وزارة المالية) بحيث يتضمن كافة المسارات ونقل بيانات وزارة المالية وتطوير إمكانيات وممكّنات الربط في وزارة المالية مع الجهات الحكومية، والإعداد للإطلاق التجريبي لجهة لامركزية واحدة يتم اختيارها من قبل وزارة المالية.
- تقييم حجم البنية التحتية (Infrastructure Sizing) والتراخيص اللازمة: تقييم حجم ومتطلبات البنية التحتية ومتطلبات الرخص اللازمة للإطلاق التجريبي (Pilot) في الوزارة المالية.

٤. التطور المستمر

في هذه المرحلة سيقوم المقاول بضمان للنظام لمدة ثلاثة أشهر سيكون خلالها مسؤول عن حل أي مشاكل تكتشفها فرق العمل خلال فترة استخدام النظام. ويتوقع من المقاول تعيين فريق عمل تقني متواجد بالوزارة لمدة ٢٤ شهرا للقيام بالتحسينات والإضافات التي ستتطلبها الوزارة أيا كان شكلها.

ملاحظة: تشغيل النظام بعد الانتهاء من التطبيق سيكون لدى مقاول آخر ولا يشمل نطاق عمل هذا المشروع.

رابعاً: الهدف من طلب المعلومات

الهدف من طلب المعلومات هو السماح لمكتب تحقيق الرؤية بتقييم ردود الشركات الاستشارية واستخدام التقييمات مستقبلا في اتخاذ القرار فيما يتعلق بتفاصيل كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بالمشروع بما في ذلك:

١. نطاق المشروع، وخطة المشروع، ومراحل التنفيذ، والجدول الزمني، والتكلفة التقديرية.
٢. قدرة الاستشاريين على تنفيذ المشروع المقترح ومقارنة استيفاء الاستشاريين لشروط التأهيل المسبق وحصر عدد المدعوين إلى المنافسة بشكل رسمي.

إلا أن المكتب لا يتحمل أي التزامات أو تعهدات تجاه الشركات المتقدمة بمعلومات بأي شكل من الأشكال حول:

- طرح المناقصة.
- تضمين قائمة الاستشاريين الذين أجابوا على طلب المعلومات في أي دعوة للمناقصة في المستقبل.
- أية التزامات للاستشاريين بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك أي نية لتشكيل عقد مع أي استشاري بهدف اختياره لإدارة وتنفيذ المشروع.

خامساً: معلومات

يوضح هذا الجزء تعليمات إرسال المعلومات المطلوبة:

تواريخ استقبال المعلومات

ارسال طلب المعلومات	1 يناير ٢٠١٩
اخر موعد لاستقبال المعلومات	١٠ يناير ٢٠١٩

معلومات ضابط الاتصال:

الاسم	عاصم أبو بكر
المنصب	مدير البرنامج
الهاتف	٠١١٨٢١٧١٩١
البريد الإلكتروني	grp@mof.gov.sa

الأسئلة والاستفسارات خلال فترة تسليم المعلومات

يقوم الاستشاريين بتوجيه أي استفسارات أو أسئلة بخصوص محتوى طلب المعلومات لضابط الإتصال المذكور كتابةً إلى عنوان بريده الإلكتروني. وننوه أنه في حال وجود أسئلة أو استفسارات، سيتم تعميم الردود على التساؤلات المقدمة على جميع الاستشاريين حتى يكون كل منهم على علم بذلك.

عقد اجتماعات تعريفية وزيارة الموقع

سيقوم مكتب تحقيق الرؤية بعقد اجتماعات تعريفية سواءً كانت لقاءات مباشرة أو عبر الإتصال الهاتفي مع الاستشاريين لإحاطتهم بالمشروع ومناقشة تفاصيل طلب المعلومات حسب الفترات المحددة في الجدول أعلاه. لذلك يأمل مكتب تحقيق الرؤية من الاستشاريين ترشيح ضابط اتصال ممثل لهم ليتسنى للمكتب التواصل معه في أي وقت يراه المكتب مناسباً خلال الفترة المحددة.

أساليب ومتطلبات الرد على طلب المعلومات

يجب على الاستشاريين إرسال نسخة من ردهم إلى الشركة عبر البريد الإلكتروني إلى: (vro.procurement@mof.gov.sa). ويكون عنوان الموضوع في البريد الإلكتروني(طلب المعلومات – مشروع النظام الموحد في وزارة المالية - الاستجابة – أسم الاستشاري). يجب تقديم النسخ الإلكترونية بصيغتين ملف PDF و تنسيق أصلي (مثل MS Word) ويجوز للاستشاريون إرسال رسائل إلكترونية متعددة (مشروحة بشكل مناسب - مثل البريد الإلكتروني ١ من ٣) إذا اعتبرت سعة الملفات المرفقة أكبر من أن ترفق مع بريد إلكتروني واحد.

الردود المتأخرة

يتحمل الاستشاريين مسؤولية تقديم استجاباتهم قبل تاريخ ووقت إغلاق طلب المعلومات. علماً بأنه لن يكون هناك أي تعويض من قبل مكتب تحقيق الرؤية عن أي تأخير في إرسال الرد من الاستشاري إلى المكتب. وقد يتم استبعاد أي معلومات مقدمة يتلقاها مكتب تحقيق الرؤية بعد تاريخ إقفال باب تقديم الرد على طلب المعلومات.

معلومات لتذكير الاستشاريين

لقد اتخذ مكتب تحقيق الرؤية كل العناية المعقولة لضمان وضوح مستند طلب المعلومات؛ ومع ذلك لا يقدم المكتب أي تعهد أو ضمان فيما يتعلق بدقة أو كفاية المعلومات الواردة في الطلب.

تكلفة إعداد ملف المعلومات

يتحمل الاستشاري جميع تكاليف إعداد وتسليم المعلومات المطلوبة. ولايتوجب على مكتب تحقيق الرؤية دفع أي مبالغ إجمالية أو جزئية للاستشاري.

الخصوصية

باستثناء المتطلب لإعداد الرد على طلب المعلومات، لايحق للاستشاري إفشاء أي معلومات تخص محتوى طلب المعلومات أو محتوى الرد على طلب المعلومات لطرف ثالث دون موافقة خطية مسبقة من مكتب تحقيق الرؤية. ويجب على الاستشاري التحقق من امتثال موظفيه أو مستشاريه لهذه القوانين.

القبول بهذه الشروط

يعتبر الرد على طلب المعلومات هذا، إقرار من الاستشاريين بالموافقة على الشروط المنصوص عليها في هذا الطلب.

المعلومات المطلوب تقديمها واللغة المعتمدة

يقدم هذا الجزء تفاصيل عن جميع المعلومات التي يطلب من الاستشاريين تقديمها إلى مكتب تحقيق الرؤية. يجب تقديم المعلومات المطلوبة في الجدول المرفق كحد أدنى وننوه أنه يجب أن تقدم جميع المعلومات الأساسية المذكورة في الجدول باللغة العربية حيث يجوز للوزارة استبعاد أي عرض معلومات لا يستوفي معايير تقييم الردود.
يمكن للاستشاريون تسليم المعلومات الاختيارية المشار إليها في القسم 7 في الجدول المرفق باللغة الإنجليزية. للإيضاح: يقصد بالمعلومات الاختيارية أي معلومات ثانوية داعمة و ذات صلة غير مباشرة بنطاق عمل المشروع كالتقارير والدراسات، والمؤشرات والتحليلات (benchmarks & analysis) .

الهيكل المطلوب لصياغة المعلومات المقدمة ومعايير التأهيل

القسم	الزامي\غير الزامي
١. معلومات الاستشاري	
اسم الاستشاري (السجل التجاري والعلامة المسجلة)،و العنوان المسجل	الزامي
المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي	الزامي
عدد الموظفين في المملكة العربية السعودية	الزامي
شهادات تثبت مستوى الشراكة لدى الشركات المزودة للبرمجيات (Oracle / SAP / Microsoft) وغيرها من الشركات	الزامي
شهادة CMMI Level 3 على الأقل	الزامي
التعريفات والسير الذاتية للمستشارين من ذوي الخبرة المباشرة في نطاق المشروع والذين سيكونون متواجدين للالتقاء بالمسؤولين في مقر وزارة المالية عند طلب ذلك	غير الزامي
٢. كفاءات الاستشاري	
هل سبق ان طبقت الشركة او شاركت في تطبيق نظام موحد او ERP (مسار مالي، مسار الموارد البشرية، ومسار سلاسل الإمداد) على مستوى حكومي وطني لدولة مقاربة في المتطلبات للمملكة العربية السعودية أو على مستوى شركة عالمية تتكون من شركة قابضة وشركات فرعية، ويشمل التطبيق توحيد للقوائم المالية وتجميع على مستوى الأستاذ العام؟ • لا • نعم، يرجى تزويدنا بالتالي: ١- عدد المشاريع واسم وقيمة أكبر ٣-٥ مشاريع ERP نفذتها الشركة خلال الثلاث سنوات الماضية وماذا كان نطاق العمل بالاضافة الى المعلومات التالية : ○ نبذة مختصرة عن نطاق العمل للمشروع ○ خدمات إعادة هندسة إجراءات ○ توريد عتاد	الزامي

○ خدمات مدارة managed services ○ خدمات تشغيل وصيانة ○ خدمات تطوير ○ رخص ٢- معلومات للتواصل (اسم الشخص، رقم التواصل، البريد الالكتروني...الخ)	
تزويدنا بمعلومات حول مشاريع ال ERP القائمة وذات العلاقة للمشروع (وصف المشروع، أسم الجهة ومعلومات الاتصال، و تاريخ الانتهاء المتوقع)	غير الزامي
قدرة الشركة على توفير الكوادر البشرية للعمل في نطاق المشروع في المملكة العربية السعودية لمدة لاتقل عن ثلاثة سنوات.	الزامي
هل سبق ان طبقت الشركة أو شاركت في مشروع تحول الأنظمة من المحاسبة على الأساس النقدي الى المحاسبة على أساس الاستحقاق؟ • لا • نعم، يرجى تزويدنا بالتالي: ١- اسم الجهة/الجهات ٢- معلومات للتواصل (اسم الشخص، رقم التواصل، البريد الالكتروني...الخ)	غير الزامي
هل سبق أن نفذت الشركة منصة تكامل للربط بين عدة أنظمة مختلفة التقنيات وطبيعة البيانات؟ • لا • نعم، يرجى تزويدنا بالتالي: ١- اسم الجهة/الجهات ٢- معلومات للتواصل (اسم الشخص، رقم التواصل، البريد الالكتروني...الخ)	الزامي
هل سيتم تنفيذ المشروع بالشراكة مع شركات أخرى ؟ • لا • نعم، اذكر أسماء الشركات المقترحة للعمل معك لتنفيذ المشروع اما من الباطن أو عن طريق التضامن	الزامي
هل سبق ان قامت الشركة بتنفيذ إعادة هندسة إجراءات وحلول معمارية على مستوى وطني لدولة مقاربة في المتطلبات للمملكة	الزامي

العربية السعودية او على مستوى وزارات/جهات حكومية كبيرة في السعودية؟ • لا • نعم، يرجى تزويدنا بالتالي: ١- اسم الجهة/الجهات ٢- معلومات للتواصل (اسم الشخص، رقم التواصل، البريد الالكتروني...الخ)	
ملائة مالية مناسبة لحجم المشروع: تقديم قائمة المركز المالي Balance sheet للشركة لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٧ م، وتقديم خطاب اثبات "الملاءة المالية" للشركة من أحد البنوك السعودية	الزامي
ماهي مكامن القوة والقدرات التي يمتلكها الاستشاري لتنفيذ هذا المشروع؟	غير الزامي
٣. معلومات عامة	
أبرز التحديات والمخاطر المتوقع للاستشاري مواجهتها في تنفيذ المشروع	غير الزامي
٤. التقنية وتطوير النظام	
شرح إمكانيات التقنيات المستخدمة لتطوير النظام الموحد وما إذا كان المقاول لديه إمكانية بتقديم أكثر من رد لكل تقنية مختص بها. نرجو تعريف التقنيات المختص بها ووصفها وتزويد نبذة عن الشركات المزودة للتقنية.	غير الزامي
ما هي المتطلبات التي يفضل توفرها لوضع تصور شامل عن متطلبات التكامل والربط داخليا وخارجيا؟	غير الزامي
٥. إدارة التغيير	
شرح سياسة الاستشاري في إدارة التغييرات المصاحبة للمشروع وتغييرات العمل الإضافية إن وجدت	غير الزامي
٦. ادارة التنفيذ	
تقديم مقترح لحجم المشروع ومراحله، وخطوات التنفيذ، وحجم فريق المشروع، التقدير الزمني	غير الزامي
تفاصيل الأسعار والأسعار التقديرية الإسترشادية لتنفيذ المشروع، حيث ستسمح التكلفة التقديرية لمكتب تحقيق الرؤية بأخذ تصور عن حجم المشروع وتقدير الاعتبارات المالية بشكل مناسب	غير الزامي

٧. معلومات إضافية: استراتيجيات أو توصيات، أو ملاحظات	
في حال وجود معلومات إضافية من الاستشاري تشمل استراتيجيات أو توصيات أو ملاحظات أو أي معلومات ذات صلة غير مباشرة بنطاق عمل المشروع كالتقارير والدراسات، والمؤشرات والتحليلات (benchmarks & analysis) الرجاء إرفاقها في ملف منفصل تحت عنوان (معلومات إضافية)	غير الزامي